

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة المخاطر



أثر غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة على كفاءة الشركات: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال

إعداد

الطالبة/منار عبدالله محمد العضيف

الرقم الاكاديمي/ 243000713

إشراف/

د.الفصيل عبد الحميد

د.فايز جراد

العام الدراسي:

2025

الإهداء

إلى من كان دعاؤهم سر نجاحي،

إلى من ساندوني بصمت وصبر وحب،

إلى والديّ العزيزين عبدالله والجواهر،

أنتما نور حياتي، وسبب عزيّمتي ونجاحي، فلكما كل الامتنان والحب.

المستخلص : Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر غياب قسم إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال على كفاءة الشركات، وذلك من خلال دراسة تطبيقية في بيئة الشركات السعودية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من (26) مشاركاً من موظفي القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية.

أظهرت نتائج الدراسة أن غياب هذه الأقسام يؤدي إلى انخفاض في جودة اتخاذ القرار، وزيادة احتمالية التعرض للمخالفات والغرامات، كما يؤثر سلباً على ثقة العملاء والمستثمرين. كذلك، تبين أن وجود قسم متخصص في الحوكمة والامتثال يساهم في تحسين الأداء المالي ويقلل من احتمالية حدوث الفساد الإداري.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء أقسام متخصصة في إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال في الشركات السعودية، ورفع مستوى الوعي بهذه المفاهيم لدى الموظفين، لما لها من دور كبير في تعزيز كفاءة الشركة واستقرارها على المدى الطويل

الكلمات المفتاحية:

الامتثال، الحوكمة، إدارة المخاطر، كفاءة الشركات، بيئة الأعمال السعودية.

الشكر و التقدير:

أحمدُ الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، وبِعونه وتوفيقه أنجز هذا العمل العلمي، وأسأل الله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى والديّ العزيزين عبدالله والجواهر، على دعمهم المستمر، وصبرهم، ودعائهم الذي كان سندًا لي في كل خطوة. فوالدي الغالي كان دعمًا ماديًا ومعنويًا لم يتوقف، ووالدتي الحبيبة كانت الملاذ الدافئ والدعاء الصادق في كل لحظة تعب.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني العميق لإخوتي وأخواتي: منيرة، خالد، نورة، محمد، وعبد الرحمن، الذين كانوا دومًا مصدر تشجيع وسند معنوي لا يُقدّر بثمن.

وأخص بالشكر مشرفي هذا البحث سعادة الدكتور الفيصل عبد الحميد، وسعادة الدكتور فايز جراد، على ما قدّماه لي من توجيه علمي، ودعم أكاديمي، وملاحظات قيّمة ساعدتني في تطوير هذا العمل.

ولكل من ساندني بكلمة، أو دعاء، أو دعم خلال رحلة هذا المشروع... جزاكم الله عني كل خير.

فهرس المحتويات:

2	الإهداء
3	المستخلص: Abstract
5	فهرس المحتويات
8	قائمة الجداول :
9	فهرس الأشكال:
10	مصطلحات البحث:
11	الفصل الأول
11	المدخل العام للبحث
12	المقدمة:
13	مشكلة الدراسة:
15	أهمية الدراسة:
15	أولاً: الأهمية العلمية
16	ثانياً: الأهمية العملية
17	-أهداف الدراسة:
18	-تساؤلات الدراسة
19	- فروض الدراسة:
20	أدوات الدراسة:
21	حدود الدراسة :
22	المنهج المستخدم للدراسة:
23	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:
24	خاتمة الفصل:
25	الفصل الثاني
25	البناء المعرفي لإدارة المخاطر
25	والحوكمة
25	والامتثال
25	والدراسات السابقة
26	-مقدمة:
27	المتغيرات في الدراسة:
28	-الإطار النظري:
29	تعريف لإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال:
29	تعريف المخاطر:
30	تعريف الحوكمة:
31	تعريف الامتثال:

32	علاقة بين إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال:
33	وتهدف الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال الى الأهداف التالية:
34	أثر غياب إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة:
35	أمثلة على شركات نجحت في تطبيق الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال:
36	التكامل بين الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال (GRC):
37	-الدراسات السابقة
37	• دراسة (قربة وحواسي 2029)
37	• دراسة(سفير، وآخرون 2019):
39	أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:
40	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:
41	خلاصة الفصل:
42	الفصل الثالث
42	منهجية الدراسة
43	-مقدمة
44	تصميم البحث:
45	-المنهجية وطرق البحث
47	-مجتمع الدراسة :
48	خصائص العينة:
49	محددات حجم العينة:
50	أداة جمع البيانات:
51	خطوات جمع البيانات:
52	-حدود الدراسة:
53	-عينة الدراسة:
56	الصدق والثبات:
56	أولاً: من حيث صدق الأداة (Validity):
56	ثانياً: من حيث ثبات الأداة (Reliability):
57	الفصل الرابع
57	النتائج والتوصيات
58	-مقدمة
59	-تحليل البيانات
62	-النتائج
63	-التوصيات:
64	الخاتمة:
65	المراجع
66	-المراجع العربية
67	-المراجع الأجنبية
68	الملاحق

69.....	-الاستبانة
71.....	-الملخص:
72.....	:Abstract

قائمة الجداول :

جدول رقم (2-1) توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية.....54

جدول رقم (2-2)60

فهرس الأشكال:

شكل رقم (1).....36

مصطلحات البحث:

إدارة المخاطر (Risk Management): هي الطريقة التي تقوم من خلالها الشركة بتحديد ثم تحليل وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها، سواء بتقليل المخاطر أو التحويل أو القبول أو التجنب، بما يضمن استمرارية الأداء المؤسسي.

الامتثال (Compliance): هو التزام الشركة بالالتزام بالأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات الداخلية والخارجية ذات العلاقة، بهدف تقليل المخاطر القانونية والتنظيمية، والحفاظ على السمعة المؤسسية.

الحوكمة (Governance): تشير إلى مجموعة القواعد والهياكل والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركات ومراقبتها لضمان الشفافية والمساءلة والنزاهة، بما يحقق توازنًا بين مصالح أصحاب العلاقة.

الفساد الإداري والمالي (Administrative and Financial Corruption): هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، ويتجلى في أشكال متعددة مثل الرشوة، المحاباة، التلاعب المالي، ما يؤدي إلى تقويض الأداء المؤسسي وفقدان الثقة.

الكفاءة المؤسسية (Organizational Efficiency): يقصد بها مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها البشرية والمادية بشكل فعال لتحقيق أهدافها بأعلى إنتاجية وأقل تكلفة، مع ضمان جودة الأداء واستدامته.

الاستدامة المؤسسية (Organizational Sustainability): هي قدرة المؤسسة على الاستمرار في تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية على المدى الطويل، رغم التحديات والتغيرات المحيطة، وذلك من خلال تطبيق أنظمة رقابة فعالة وممارسات مسؤولة.

التكامل بين GRC: يشير إلى العلاقة التفاعلية بين الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، بوصفها نظامًا متكاملًا يُعزز من قدرة الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على معلومات دقيقة، وتقليل احتمالية الأزمات التنظيمية والمالية.

الفصل الأول
المدخل العام للبحث

المقدمة:

في ظل التحديات المتسارعة التي تواجه بيئة الأعمال الحديثة، تبرز أهمية تبني منهجيات إدارية متكاملة تضمن تحقيق الاستقرار المؤسسي، وتعزز من قدرة الشركات على التكيف مع المخاطر والمستجدات. ومن بين هذه المنهجيات، تحتل إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة موقعاً محورياً، حيث لم تعد هذه الوظائف ترفاً تنظيمياً أو مجرد استجابة للوائح، بل أصبحت أدوات استراتيجية تسهم في حماية الأصول، وتحقيق الامتثال، ورفع مستوى الصدق والوضوح، وترسيخ مبادئ النزاهة داخل المنظمات.

إن غياب هذه الإدارات المتخصصة أو قلة في فاعليتها وجهودها داخل المؤسسات، يشكل خللاً مؤسسياً قد ينعكس سلباً على الأداء العام للشركة، ويؤدي إلى تعرض المنشآت لمخاطر تشغيلية ومالية وقانونية كبيرة، قد تصل إلى فقدان الثقة، وتدني الإنتاجية، وانعدام القدرة على الاستدامة. كما أن غياب الحوكمة الرشيدة يسهم في إضعاف أنظمة الرقابة الداخلية، ويزيد من احتمالية الاحتيال، وتضارب المصالح، وسوء اتخاذ القرار.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء أثر غياب إدارات إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة على كفاءة الشركات، وذلك من خلال دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال. وتهدف إلى تحديد ما إذا كانت هذه الإدارات تمثل عنصراً جوهرياً في دعم كفاءة الأداء، ومدى انعكاس غيابها على فعالية العمليات المؤسسية، وجودة القرارات.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة هذا الموضوع من زوايا متعددة، ما يؤكد أهميته في المجالين الأكاديمي والتطبيقي. فقد ركزت دراسة سفير محمد ومولاي بوعلام وبوكبر مصطفى (2019) على أهمية إرساء مبادئ حوكمة الشركات في التصدي للأزمات، وأشارت إلى أن غياب هذه المبادئ يضاعف من آثار الأزمات المالية. كما قدّمت دراسة طلال جعاوي ومحمد الزرني (2018) إطاراً مقترحاً لحوكمة المؤسسات البلدية، مبينة أن ضعف تطبيق الحوكمة أسهم في زيادة حالات الاحتيال وسوء تقديم الخدمات. توضح هذه الدراسات أن الضعف في الهياكل الحوكمية والرقابية يؤدي إلى تدهور الكفاءة المؤسسية ويقوّض فرص النجاح.

من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، إذ تسعى لسد فجوة معرفية في بيئة الأعمال السعودية، التي تشهد تحولاً اقتصادياً وتنظيماً واسعاً، في ظل رؤية المملكة 2030، والتي تدعو إلى تحسين الحوكمة المؤسسية، وتعزيز الامتثال، وتبني إدارة فعالة للمخاطر. وبالتالي، فإن نتائج هذه الدراسة من شأنها أن تسهم في توجيه صناعات القرار والممارسين نحو إدراك أهمية هذه الإدارات، والعمل على تطويرها وتفعيل أدوارها لضمان استدامة الأداء وتحقيق القيمة المضافة

مشكلة الدراسة:

في ظل تزايد التحديات التنظيمية والمالية التي تواجه بيئة الأعمال، أصبحت إدارات إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة جزءاً جوهرياً في البنية المؤسسية للشركات، لما لها من دور في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقليل التعرض للمخاطر، وضمان الالتزام بالتشريعات والأنظمة ذات العلاقة.

إلا أن الواقع يُظهر أن كثيراً من الشركات، لا سيما في بعض القطاعات داخل البيئة السعودية، لا تزال تفتقر إلى وجود أقسام متخصصة أو مفعلة في هذه المجالات، مما ينعكس سلباً على الأداء العام، ويعرضها لمخاطر تشغيلية وتشريعية وإدارية متزايدة.

وقد أظهرت بعض الدراسات السابقة هذا الأثر بوضوح، مثل دراسة (سفير محمد وآخرون، 2019) التي بينت أن غياب مبادئ الحوكمة يُسهم في تفاقم الأزمات المالية، ودراسة (جعاوي والزرقي، 2018) التي أكدت أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وغياب الحوكمة يزيد من احتمالات الاحتيال وضعف جودة الخدمات.

من هنا تنبع مشكلة هذه الدراسة، إذ تسعى إلى تحليل أثر غياب إدارات إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة على كفاءة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، من خلال فهم مدى وجود هذه الإدارات وتفعيلها داخل الشركات، وتحديد الآثار السلبية المترتبة على غيابها.

وتتمثل الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع تحديداً في السياق المحلي السعودي، وفي بيئة الشركات التي تعمل بدون هذه الإدارات بشكل صريح. كما أن العديد من الدراسات السابقة ركزت على الجانب النظري دون التوسع في القياس التطبيقي للكفاءة المؤسسية الناتجة عن وجود أو غياب هذه الإدارات.

لذا، فإن هذه الدراسة تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم دراسة ميدانية تطبيقية تُسهم في دعم المعرفة العلمية، وتزويد صناع القرار داخل الشركات برؤية أوضح حول أهمية هذه الإدارات وضرورة تفعيلها لضمان كفاءة واستدامة الأداء المؤسسي.

بناءً على ذلك، تتمحور مشكلة البحث حول:

ما مدى تأثير غياب قسم لإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال على أداء الشركات السعودية واستدامتها؟

لذا، فإن هذه الدراسة تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم دراسة ميدانية تطبيقية تُسهم في دعم المعرفة العلمية، وتزويد صناع القرار داخل الشركات برؤية أوضح حول أهمية هذه الإدارات وضرورة تفعيلها لضمان كفاءة واستدامة الأداء المؤسسي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه الامتثال والحوكمة والمخاطر في استقرار الشركات وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات القانونية والمالية والتشغيلية.

في بيئة أعمال تشهد تطورًا مستمرًا في القوانين والتشريعات، وأصبح الامتثال ضرورة استراتيجية، حيث يساهم في الحد من المخاطر القانونية، وحماية الشركات من العقوبات والغرامات التي قد تؤثر على استدامتها.

تنقسم أهمية هذه الدراسة إلى جانبين رئيسيين: الأهمية العلمية والأهمية العملية، وذلك كما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية

1. تُساهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية المتعلقة بإدارات الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر، من خلال تحليل أثر غياب هذه الإدارات على كفاءة الشركات.
2. تُعد من الدراسات التطبيقية النادرة في البيئة السعودية التي تجمع بين هذه الإدارات الثلاث في دراسة واحدة، مما يُبرز تكاملها وأثر غيابها على أداء الشركات.
3. تساعد على توسيع الفهم الأكاديمي للعلاقة بين الحوكمة والمخاطر والامتثال، ومدى انعكاس هذا التكامل على استدامة الأعمال.
4. تُبرز الدراسة فجوة بحثية في الأدبيات المحلية، وتُمهّد الطريق لدراسات مستقبلية تستند إلى نتائجها، ما يجعلها قاعدة انطلاق لبحوث أخرى أكثر تخصصًا في هذا المجال.

ثانيًا: الأهمية العملية

1. تساهم الدراسة في رفع وعي أصحاب القرار في الشركات حول أهمية إنشاء وتفعيل إدارات مختصة بالمخاطر والحوكمة والامتثال.
 2. توضح كيف أن غياب هذه الإدارات قد يؤدي إلى خسائر مالية وقانونية وتشغيلية تؤثر سلبًا على الأداء العام والاستدامة المؤسسية.
 3. تقدم مؤشرات عملية تساعد الشركات على تعزيز امتثالها للأنظمة والتشريعات، وتقليل فرص التعرض للعقوبات والمخالفات التنظيمية.
 4. تُبين أثر وجود هذه الإدارات في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء، من خلال تحسين الشفافية والمساءلة والحوكمة المؤسسية.
 5. تطرح الدراسة توصيات تطبيقية يمكن أن تساهم في تحسين بيئة العمل الداخلية، وتعزيز ثقافة الامتثال، ودعم قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات التنظيمية والاقتصادية.
- وبناءً على ما سبق، تُعد هذه الدراسة ذات أهمية بالغة في سد الفجوة بين الجانب النظري والممارسة الفعلية، مما يمنحها قيمة علمية وعملية تساهم في تطوير بيئة الأعمال وتحقيق استدامتها.

-أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

دراسة أثر غياب قسم إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال على كفاءة الشركات واستدامتها

الأهداف الفرعية:

1. تعريف مفاهيم إدارة المخاطر، والامتثال، والحوكمة.
2. العلاقة بين اقسام إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال
3. اثر غياب هذه الأقسام وتأثيرها على الشركات
4. استعراض امثله على شركات نجحت في تشغيل اقسام إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال
5. عرض وتوضيح التكامل بين إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال
6. اقتراح حلول وتوصيات عملية تساعد الشركات على بناء بيئة تنظيمية قوية تُسهم في الحد من المخاطر وتعزيز الاستدامة المؤسسية

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

ما أثر غياب إدارات إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة على كفاءة الشركات في بيئة الأعمال السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة، وما أوجه التكامل بينها؟
2. كيف يؤثر غياب هذه الإدارات على الأداء المالي والتشغيلي للشركات؟
3. ما لذي يربط هذه الأقسام ببعضها البعض؟
4. ما أثر غياب هذه الأقسام وماهي المخاطر التي تواجهها الشركات التي لا تمتلك قسمًا مختصًا بهذه الإدارات؟

- فروض الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفروض التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة وتأثيره على أداء الشركات من النواحي المالية والتشغيلية والتنظيمية. وتتمثل أهم هذه الفروض فيما يلي:

1. الفرض الأول: عدم وجود قسم للمخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات يؤدي إلى زيادة تعرضها للمخاطر المالية والقانونية.

2. الفرض الثاني: غياب إدارة متخصصة في المخاطر والامتثال يؤثر سلباً على الامتثال التنظيمي للشركات، مما يزيد من احتمالية فرض العقوبات والغرامات.

3. الفرض الثالث: عدم تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال يضعف ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركة.

4. الفرض الرابع: الشركات التي تفتقر إلى إدارة المخاطر تواجه تحديات في استدامة أعمالها على المدى الطويل.

5. الفرض الخامس: وجود قسم مختص بالمخاطر والامتثال والحوكمة يعزز كفاءة العمليات التشغيلية ويقلل من احتمالات الفساد الإداري.

تهدف هذه الفروض إلى تقديم إطار تحليلي لدراسة أثر غياب هذه الإدارات في الشركات، ومدى تأثيره على كفاءتها واستقرارها في بيئة الأعمال.

أدوات الدراسة:

يعتمد هذا البحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة. وقد تم تصميم الاستبيان بطريقة تتيح جمع المعلومات المرتبطة بمدى تأثير غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة على أداء الشركات، من خلال مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة

وقد رُوعي في تصميم الاستبيان أن يكون واضحًا، ودقيقًا، ومناسبًا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها، مع تضمينه لمحاور متعددة تغطي الجوانب الآتية:

- مدى إدراك العاملين لأهمية إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة.
- الآثار المحتملة لغياب هذه الإدارات على الأداء المالي والتشغيلي.
- مدى التزام الشركات بالأنظمة والتشريعات في حال وجود أو غياب هذه الأقسام.
- رأي المستجيبين في الحاجة إلى وجود قسم متخصص داخل المؤسسات.

سيتم توزيع الاستبيان إلكترونيًا باستخدام Google Forms لضمان سهولة الوصول إلى شريحة واسعة من المستجيبين.

حدود الدراسة :

يركز هذا البحث على دراسة مخاطر غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات، من خلال تحليل تأثير ذلك على الأداء التنظيمي، والامتثال التشريعي، والاستدامة المالية.

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. الحدود الموضوعية:

يركز البحث على أهمية وجود قسم متخصص في إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة، مع استعراض المخاطر الناتجة عن غيابه، دون التطرق لتفاصيل العمليات الداخلية لإدارة المخاطر في كل شركة على حدة.

2. الحدود الزمانية:

تعتمد الدراسة على بيانات ومصادر منشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2020 – 2025)، بما يعكس أحدث التوجهات والممارسات في هذا المجال خاصة ان وجود قسم إدارة المخاطر يعتبر جديداً نوعاً ما في السعودية .

3. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية، سواء في القطاع العام أو الخاص.

4. الحدود المنهجية:

سيتم استخدام أداة الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات، والتي سيتم توزيعها على المشاركين في مجتمع الدراسة.

5. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي الشركات السعودية في مختلف القطاعات، ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال.

المنهج المستخدم للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة موضوع البحث وتحليل علاقتها بالمتغيرات الأخرى، وذلك من خلال تصميم أداة استبانة وزّعت على عينة من العاملين في بيئة الأعمال.

كما تناولت الدراسة تأثير المتغير المستقل (غياب قسم إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال) على المتغير التابع (كفاءة أداء الشركات)، بهدف معرفة العلاقة بين وجود هذا القسم ومدى انعكاسه على الأداء المؤسسي

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج العلمي في إعداد الدراسات، وذلك باتباع خطوات منظمة تبدأ بتحديد مشكلة البحث وصياغة أهدافه وتسألاته، ثم جمع البيانات من خلال أدوات مناسبة مثل الاستبانة، وتحليلها بأسلوب إحصائي دقيق للوصول إلى نتائج علمية موثوقة.

ويستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أكثر المناهج العلمية شيوعًا في الدراسات الإنسانية والإدارية، حيث يُستخدم لوصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل العلاقة بين متغيراتها، وبيان أثر غياب قسم إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال على كفاءة الشركات.

الالتزام بخطوات المنهج العلمي من حيث التوثيق، والرجوع إلى الدراسات السابقة، واستخدام الأدوات المناسبة لجمع وتحليل البيانات بما يحقق الموضوعية والدقة في النتائج

خاتمة الفصل :

في هذا الفصل، تم تقديم عرض عام للبحث حيث تم استعراض فكرة عامة عن الموضوع المختار وأسباب اختياره. كما تم تحديد مشكلة البحث وطرح التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، تم توضيح أهمية البحث والأهداف التي يهدف إلى تحقيقها وحدود الدراسة، والمنهج المستخدم للدراسة إلى جانب الفرضيات التي يحاول البحث إثباتها.

الفصل الثاني
البناء المعرفي لإدارة المخاطر
والحوكمة
والامتثال
والدراسات السابقة

مقدمة:

سنتناول في هذا الفصل التغيرات في الدراسة وتعريف للمخاطر والامتثال والحوكمة، حيث سيتم استعراض العلاقة بين إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال، والعلاقة بينهم وأثر غياب هذه الأقسام وشركات نجحت في تشغيل الأقسام. كما سنتناول الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة. تُعتبر إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال من الركائز الأساسية التي تضمن استقرار المؤسسات واستدامتها في بيئة الأعمال المعاصرة

المتغيرات في الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل (Independent Variable):

هو وجود أو غياب قسم لإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال في الشركة. ويمثل هذا المتغير العنصر الذي يُفترض أنه يؤثر على كفاءة الشركات وأدائها.

ثانياً: المتغير التابع (Dependent Variable):

هو كفاءة الشركات، ويُقصد بها أداء الشركات واستقرارها من حيث الجوانب المالية والتنظيمية، ومدى التزامها بالقوانين، وقدرتها على تجنب المخالفات والمخاطر.

وقد تم بناء أداة الدراسة (الاستبيان) بما يعكس العلاقة بين هذين المتغيرين، وقياس أثر المتغير المستقل على التابع من خلال آراء عينة من الموظفين والعاملين في الشركات السعودية.

-الإطار النظري:

من خلال هذا الفصل، سوف نتناول الإطار النظري الذي يُعد الأساس العلمي الذي يستند إليه هذا البحث. حيث يتضمن هذا الفصل عرضاً لأهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، وهي: إدارة المخاطر، الحوكمة، الامتثال، وذلك بهدف بناء قاعدة معرفية واضحة وشاملة تُمكن من فهم طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم وآثار غيابها على الشركات.

تعريف لإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال:

إدارة المخاطر هي عملية أساسية تهدف إلى تحديد وتحليل ومراقبة المخاطر التي قد تواجه المؤسسة في مختلف جوانب عملها.

من خلال هذه العملية، تستطيع الشركات تقليل تأثير الأحداث السلبية المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها، سواء كانت مالية، تشغيلية، أو استراتيجية.

تشمل إدارة المخاطر تقييم فرص حدوث المخاطر، تحديد أولوياتها، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها، سواء بالحد منها أو تجنبها أو قبولها بحذر.

كما أن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر يساعد المؤسسات على تعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات سليمة مبنية على فهم دقيق للمخاطر المحتملة، مما يزيد من فرص نجاحها واستدامتها في بيئة الأعمال المتقلبة.

تعريف المخاطر:

المخاطر هي احتمال وقوع حدث يؤدي إلى تأثير سلبي على أهداف المؤسسة أو الشركة، ويمكن أن تكون هذه المخاطر مالية، تشغيلية، قانونية، أو غيرها.

“المخاطر هي تأثير عدم اليقين على الأهداف، ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابيًا أو سلبياً.” (وفقًا لمعيار ISO 31000)

اما الحوكمة فهي لإطار الذي يحدد كيفية إدارة المؤسسات وتنظيمها، ويشمل القواعد والهياكل والعمليات التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة والمساهمة في تحسين الأداء.

تساعد الحوكمة الجيدة الشركات على تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المختلفة، مثل المساهمين، والإدارة، والموظفين، والعملاء، والمجتمع بشكل عام. من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، يتم تعزيز الثقة في المؤسسة وتقليل المخاطر المرتبطة بالفساد وسوء الإدارة، مما يساهم في تعزيز الاستدامة والنمو المستدام. تعتبر الحوكمة ركيزة أساسية لضمان أن تكون عملية اتخاذ القرار واضحة ومنظمة، مع وجود رقابة فعالة تساعد على حماية حقوق الجميع.

تعريف الحوكمة:

الحوكمة تعني مجموعة القواعد والعمليات والهياكل التي تُستخدم لإدارة وتوجيه الشركات بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة وتحقيق الأهداف بشكل فعال.

وفقاً لهيئة السوق المالية السعودية:

“حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات ومراقبتها لتحقيق مصلحة المساهمين والمساهمين الآخرين.”

(هيئة السوق المالية السعودية، 2023)

والامتثال يعني التزام الشركات والمؤسسات بالقوانين واللوائح والأنظمة التي تنظم عملها، سواء كانت محلية أو دولية. هو جزء مهم من الإدارة يضمن أن العمليات والإجراءات تتماشى مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، ويقلل من المخاطر القانونية والتشغيلية التي قد تواجه الشركة. يساعد الامتثال على بناء سمعة طيبة للشركة بين العملاء وأصحاب المصلحة، ويعزز من ثقافة النزاهة والشفافية داخل المؤسسة. من دون الامتثال، قد تتعرض الشركات لغرامات مالية وعقوبات قانونية، مما يؤثر سلباً على استدامتها ونجاحها.

تعريف الامتثال:

الامتثال هو الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح التي تحكم عمل الشركات، ويهدف إلى تقليل المخاطر القانونية والتنظيمية وضمان العمل وفقاً للإجراءات المتفق عليها. بحسب تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

“الامتثال هو عملية تضمن التزام المؤسسة بجميع القوانين واللوائح والسياسات الداخلية ذات الصلة.”

(لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2022)

علاقة بين إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال:

تعد كل من إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات، والامتثال التنظيمي مكونات مترابطة تشكل أساسًا قويًا لتحقيق الاستقرار المؤسسي وتعزيز الأداء طويل المدى. فالحوكمة توفر الإطار العام لصنع القرار المسؤول والشفاف داخل المنظمة، بينما تُسهم إدارة المخاطر في تحديد التهديدات المحتملة وتقليل آثارها، ويكمل الامتثال هذا الإطار من خلال ضمان التقيد بالأنظمة والقوانين والمعايير ذات العلاقة.

ويؤكد Frigo & Anderson (2011) أن التكامل بين إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال يعزز من قدرة المؤسسات على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر وعيًا، ويقلل من احتمالية الوقوع في الأزمات القانونية أو التشغيلية، كما أن وجود نظام فعال في هذه المجالات يسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة وتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفعالية.

وتهدف الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال الى الأهداف التالية:

حماية المصالح: تساعد الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال في حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالمؤسسة، بما في ذلك المساهمين، والموظفين، والعملاء، والمجتمع.

تحقيق الاستدامة: تساعد الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في تحقيق استدامة المؤسسة عن طريق التعرف على المخاطر المحتملة وتحديدتها وتقييمها واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها.

المساءلة والشفافية: تعمل الحوكمة وإدارة المخاطر معاً لتعزيز المساءلة والشفافية في أعمال المؤسسة. ويتم توضيح الأدوار والمسؤوليات والمعايير المنصوص عليها في إطار الحوكمة، ويتم مراقبة الأداء والامتثال لهذه المعايير من خلال آليات الرقابة.

تحسين أداء المؤسسة: يساعد التكامل بين الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على تحسين أداء المؤسسة عن طريق تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر وتحقيق الامتثال للمعايير والسياسات المحددة.

أثر غياب إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة:

يُعد غياب إدارة متخصصة للمخاطر والحوكمة والامتثال في بيئة العمل من أبرز العوامل التي تؤثر سلبًا على كفاءة الشركات واستدامتها. فعندما لا توجد آليات واضحة لتحديد المخاطر وإدارتها، قد تتعرض المؤسسات لمفاجآت تنظيمية وتشغيلية تهدد استقرارها المالي (ISO, 2018). كما أن غياب الالتزام بالامتثال للأنظمة والقوانين يجعل الشركات عرضة للغرامات والعقوبات التنظيمية، مما ينعكس سلبًا على سمعتها وأدائها العام (بازل، 2022).

من جهة أخرى، فإن عدم تطبيق مبادئ الحوكمة يُضعف من مستويات الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة، مما قد يفتح الباب أمام ممارسات فساد إداري ومالي، ويؤثر على ثقة المستثمرين والعملاء على حد سواء (قربة وحوذاسي، 2019).

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن وجود قسم مختص بهذه الوظائف يساهم في تحسين جودة اتخاذ القرار وتقليل المخاطر المحتملة (سفير وآخرون، 2019).

لذلك، فإن غياب هذه العناصر الأساسية يُشكل فجوة تنظيمية خطيرة قد تعرقل نجاح الشركات واستمراريتها في السوق، خاصة في ظل البيئة التنظيمية المتغيرة والمنافسة العالية التي تتطلب استجابة سريعة وفعالة للمخاطر والتحديات.

أمثلة على شركات نجحت في تطبيق الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال:

في المقابل، أظهرت العديد من الشركات التي تبنت آليات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال نتائج إيجابية على مستوى الأداء والاستقرار. فعلى سبيل المثال، تُعد شركة أرامكو السعودية من الشركات الرائدة في تطبيق أعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر، مما عزز من ثقة المستثمرين وساهم في قدرتها على مواجهة الأزمات العالمية، كجائحة كوفيد-19.

كذلك، قامت شركة سابك بتطوير أنظمة الامتثال الخاصة بها، مما ساعدها في تفادي العديد من المخاطر القانونية، وحافظت على استدامة أدائها المالي على مدى سنوات

وتُظهر تقارير هيئة السوق المالية (2023) أن الشركات الملتزمة بلائحة الحوكمة تحقق استقراراً أكبر في نتائجها، وتقل فيها معدلات المخالفات النظامية، مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين الالتزام بالحوكمة والنجاح المؤسسي

وكانت لدي تجربته تدريب تعاوني في قسم إدارة المخاطر والالتزام. في شركة الاتصالات السعودية (STC) وتعد مثالاً ناجحاً في تطبيق أنظمة إدارة المخاطر والحوكمة والالتزام،

حيث قامت بتأسيس إدارات متخصصة تُعنى بالرقابة الداخلية والمخاطر والالتزام التنظيمي.

وقد ساعدتها هذه الإجراءات في تقليل التعرض للمخاطر التشغيلية والمالية، ورفع مستوى الشفافية في التقارير المالية، إلى جانب تعزيز ثقة المستثمرين.

كما أظهرت التقارير السنوية للشركة مدى التزامها بلائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

التكامل بين الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال (GRC):

يُعد مفهوم (GRC) (Governance, Risk, and Compliance) من المفاهيم الحديثة التي تعكس تكامل الأنظمة الإدارية داخل الشركات لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية. ويمثل هذا المفهوم إطاراً شاملاً يُمكن المؤسسات من تحديد الأهداف الاستراتيجية، وإدارة المخاطر بفعالية، وضمان الالتزام باللوائح والأنظمة.

التكامل بين هذه الوظائف الثلاث يساهم في تحسين جودة اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وتقليل الازدواجية والتضارب في الإجراءات، كما أنه يُعزز من ثقافة المساءلة داخل بيئة العمل. وقد أظهرت دراسات عديدة أن الشركات التي تطبق GRC بشكل فعال، تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات، وتُحقق أداءً ماليًا وتنظيميًا مستقرًا.

كما أن الهيئات التنظيمية في السعودية مثل هيئة السوق المالية ومركز حوكمة الشركات، بدأت تشجع على تبني هذا التكامل، لضمان التزام الشركات بالمعايير الوطنية والعالمية (هيئة السوق المالية، 2023؛ وزارة المالية، 2022).



شكل (1)

-الدراسات السابقة

من خلال هذا القسم، سوف نتناول فيه الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

- دراسة (قربة وحوذاسي 2029) درسا مدى الالتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي وهدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى الالتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تسليط الضوء على حوكمة الشركات كمفهوم معاصر تدعمه المنظمات وتتبناه كاستراتيجية لتحقيق أهدافها بأكثر فعالية وكفاءة

حيث تم توزيع استبيان على عينة من موظفين المديرية وبعد تحليل المعطيات المجمععة وباستعمال برنامج SPSS19 توصلوا الباحثين على نتائج هامة انه يوجد علاقة طردية قوية بين أبعاد الحوكمة والفساد الإداري والمالي وازضافة الى ذلك توصل الباحثين انه يوجد أثر معنوي لأبعاد الحوكمة (البعد الرقابي – بعد المساءلة – بعد الإفصاح والشفافية)

وأوصت الدراسة على ضرورة تعميق اهتمام مؤسسه اتصالات الجزائر بالحوكمة ومختلف ابعادها لما لها دور كبير في الحد من الفساد الإداري والمالي وضرورة القيام بالإفصاح الكامل عن القوائم المالية بكل دقة وشفافية

- دراسة(سفير، واخرون 2019): هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية إرساء مبادئ حوكمة الشركات ودورها في إدارة المخاطر والتعامل مع الأزمات. وأظهرت نتائجها أن غياب تطبيق الحوكمة يفاقم الأزمات المالية، ويضعف قدرة الشركات على مواجهتها. كما اوصت الدراسة على ضرورة إدماج الحوكمة ضمن السياسات المؤسسية للحد من المخاطر المستقبلية. وحيث كشفت هذه الدراسة ان عدم تطبيق مبادئ الحوكمة بالشكل اللازم قد يزيد من حدة الازمات

• **دراسة (طلال ومحمد 2018):** قدمت هذه الدراسة إطاراً مقترحاً لحوكمة المؤسسات البلدية في محافظة بابل، وسلطت الضوء على العلاقة بين ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وتزايد حالات الاحتيال وسوء الخدمات. وأشارت إلى أن غياب الامتثال وتطبيق قواعد الحوكمة يؤدي إلى ضعف الأداء المؤسسي وزيادة احتمالات الفساد. وأوصت الدراسة على تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية للحد من عمليات الاحتيال والتلاعب الكبيرة التي تتعرض لها المؤسسات البلدية وضرورة تبني الاطار المقترح لحوكمة مؤسسات البلدية والذي يساعد على تحقيق الأهداف وتطوير الخدمات

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- ساعدت الدراسات السابقة في توضيح العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، مما يدعم الإطار النظري للبحث الحالي.
- الاستفادة من أهداف ونتائج الدراسات السابقة في صياغة أهداف وتساؤلات وفروض البحث.
- تحديد المنهج المناسب للدراسة، واختيار الأداة الأنسب لجمع البيانات (الاستبيان).
- استخلاص المتغيرات الأساسية المؤثرة في غياب أقسام الحوكمة والامتثال والمخاطر داخل الشركات.
- دعم الجانب التطبيقي للبحث من خلال مقارنة نتائج الدراسات السابقة بنتائج البحث الحالي.
- المساهمة في صياغة التوصيات بناءً على الثغرات التي تم اكتشافها في الدراسات السابقة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- هذه الدراسة لا تركز فقط على أحد الجوانب الثلاثة (الحوكمة، أو الامتثال، أو إدارة المخاطر) كما في الدراسات السابقة، بل تتناول العلاقة التكاملية بين غياب الإدارات الثلاث مجتمعة وتأثير ذلك على الشركات.
- بينما ركزت الدراسات السابقة على قطاعات أو مؤسسات معينة (مثل الاتصالات أو البلديات)، فإن دراستي تسعى إلى تحليل الأثر بشكل أشمل وعام على القطاع الخاص في بيئة الأعمال السعودية.
- دراستي تستخدم الاستبيان كأداة ميدانية لجمع البيانات من الواقع العملي، وتستهدف بذلك تقديم تصور واقعي حديث حول أثر غياب هذه الإدارات، بخلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت إما على التحليل النظري أو على بيانات قديمة أو محدودة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للبحث، حيث تم استعراض بناء معرفي عن إدارة المخاطر والحوكمة والالتزام. والعلاقة بينهم وأثر غياب هذه الأقسام والتكامل بين هذه الأقسام. بالإضافة الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة.

يُعد هذا الفصل من الفصول الأساسية في البحث، حيث يتضمن عرضاً تفصيلياً للمنهجية التي تم اتباعها من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة. وقد تم تصميم هذه الدراسة بطريقة علمية ممنهجة، شملت اختيار المنهج المناسب، وتحديد مجتمع الدراسة والعينة، واستخدام أدوات جمع البيانات الملائمة، بالإضافة إلى توضيح الإجراءات الخاصة بالتحليل الإحصائي للبيانات. تسعى هذه المنهجية إلى ضمان تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها من خلال جمع البيانات وتحليلها بطريقة دقيقة وموضوعية

تصميم البحث:

يعتمد هذا البحث على التصميم الوصفي التحليلي، حيث يتم فيه وصف الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في الواقع، وتحليل العوامل المرتبطة بها من خلال أدوات كمية، بهدف فهم العلاقة بين غياب قسم إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال وبين كفاءة أداء الشركات السعودية. تم اختيار هذا التصميم نظراً لملاءمته لطبيعة البحث التي تتطلب وصف الواقع وتحليله دون التدخل فيه، ولأنه يسمح باستخدام أدوات مثل الاستبيان، وجمع البيانات من العينة وتحليلها لاستخلاص العلاقات القائمة بين المتغيرات

واعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال استبيان إلكتروني موجه إلى عينة من موظفي الشركات، إضافة إلى بيانات ثانوية تم جمعها من الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الرسمية ذات الصلة

المنهجية وطرق البحث.

أن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة على أداء الشركات، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع، حيث يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج منها. كما تم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية من عينة من العاملين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم ذلك من خلال الأدبيات السابقة والدراسات ذات العلاقة.

أولاً: نوع البيانات

يعتمد البحث على نوعين من البيانات:

- البيانات الأولية (Primary Data): تم جمعها من خلال استبيان إلكتروني وُزِعَ على عينة من العاملين في الشركات، بهدف التعرف على آرائهم وتجاربهم بخصوص مدى تأثير وجود أو غياب إدارة للمخاطر والامتثال والحوكمة.
- البيانات الثانوية (Secondary Data): تمثلت في مراجعة الدراسات السابقة، والمقالات العلمية، والتقارير الصادرة عن الجهات التنظيمية ذات العلاقة بالحوكمة والمخاطر والامتثال.

ثانياً: أداة جمع البيانات

تم استخدام الاستبيان الإلكتروني (Google Forms) كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، وتضمن مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمحاور الدراسة الثلاثة: إدارة المخاطر، الحوكمة، والامتثال.

كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة والتقارير المنشورة لفهم الواقع التطبيقي للموضوع، ودعم نتائج الدراسة الحالية

ثالثاً: الأساليب الإحصائية

تم تحليل البيانات باستخدام التحليل الوصفي من خلال برنامج SPSS، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك بهدف معرفة اتجاهات المشاركين وآرائهم حول أثر غياب أقسام إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال على كفاءة الشركات

-مجتمع الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة جميع العاملين في الشركات السعودية في القطاعين العام والخاص، وخصوصاً من لديهم معرفة أو علاقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال. وقد تم استهداف هذه الفئة لأن لديهم الدراية والإدراك بطبيعة الممارسات التنظيمية داخل مؤسساتهم، مما يساعد على إعطاء صورة حقيقية حول أثر غياب هذه الإدارات على كفاءة الأداء المؤسسي.

خصائص العينة:

تكوّنت عينة الدراسة من مجموعة من الموظفين والعاملين في شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، وخاصة العاملين في المجالات الإدارية والمالية، حيث يُفترض أن يكون لديهم معرفة وتأثير مباشر أو غير مباشر بممارسات إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال داخل مؤسساتهم.

وقد تم اختيار العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، من أجل ضمان تمثيل موضوعي للفئة المستهدفة. بلغ عدد المشاركين في الاستبيان (26) من خلفيات متنوعة من حيث:

• الجنس (ذكور وإناث)

• سنوات الخبرة (من أقل من سنة إلى أكثر من 10 سنوات)

• نوع القطاع (حكومي، خاص، غير ربحي)

وقد تم أخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار لتحليل مدى تنوع المشاركين وتأثيره على نتائج الدراسة، مما يعزز من مصداقية وموضوعية النتائج التي تم التوصل إليها.

محددات حجم العينة:

تم تحديد حجم العينة بناءً على مجموعة من العوامل، شملت طبيعة الدراسة، وضيق الإطار الزمني المخصص لجمع البيانات، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى كافة أفراد مجتمع الدراسة المستهدف. وقد بلغ عدد المشاركين في الاستبيان (26) فردًا من العاملين في قطاع الشركات، ممن لديهم معرفة أو احتكاك بقضايا إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال.

وعلى الرغم من أن هذا العدد يُعد محدودًا نسبيًا، إلا أنه يُمثل عينة استطلاعية توفر مؤشرات أولية يمكن الاستناد إليها في تقييم أثر غياب هذه الإدارات على كفاءة الشركات. كما يتناسب هذا الحجم مع طبيعة الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى استكشاف العلاقات وتكوين صورة مبدئية يمكن البناء عليها في دراسات مستقبلية ذات نطاق أوسع

أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة. صُمم الاستبيان باستخدام نموذج Google Forms، وتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تقيس آراء المشاركين حول تأثير غياب أقسام إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال في الشركات السعودية.

رُكز في تصميم الاستبانة على وضوح الصياغة، وتنوع الأسئلة بين محاور الحوكمة، والمخاطر، والامتثال، بما يحقق تغطية شاملة لمتغيرات الدراسة.

خطوات جمع البيانات:

1. تم إعداد نموذج الاستبيان إلكترونياً باستخدام منصة Google Forms.
3. تم توزيع الرابط على عينة من الموظفين العاملين في بيئة الشركات السعودية من خلال البريد الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.
4. استُخدمت طريقة العينة غير الاحتمالية ، حيث استهدف البحث الأشخاص الذين يُتوقع أن يكون لديهم معرفة أو تجربة تتعلق بموضوع الدراسة.
5. بلغ عدد المشاركين الذين استجابوا للاستبيان (26) مشاركاً.
6. بعد جمع الاستجابات، تم ترميز البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

-حدود الدراسة:

يركز هذا البحث على دراسة مخاطر غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات، من خلال تحليل تأثير ذلك على الأداء التنظيمي، والامتثال التشريعي، والاستدامة المالية.

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. الحدود الموضوعية:

يركّز البحث على أهمية وجود قسم متخصص في إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة، مع استعراض المخاطر الناتجة عن غيابه، دون التطرق لتفاصيل العمليات الداخلية لإدارة المخاطر في كل شركة على حدة.

2. الحدود الزمانية:

تعتمد الدراسة على بيانات ومصادر منشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2020 – 2025)، بما يعكس أحدث التوجهات والممارسات في هذا المجال.

3. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية، سواء في القطاع العام أو الخاص.

4. الحدود المنهجية:

سيتم استخدام أداة الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات، والتي سيتم توزيعها على المشاركين في مجتمع الدراسة.

5. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي الشركات السعودية في مختلف القطاعات، ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال.

-عينة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على عينة غير احتمالية، تم اختيارها من مجموعة من الموظفين في شركات سعودية متنوعة، ممن يُتوقع أن تكون لديهم معرفة أو تعامل مباشر مع جوانب الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال. تم توزيع أداة الاستبيان الإلكتروني على هذه الفئة، وقد بلغ عدد المشاركين الذين استجابوا وأكملوا الاستبيان (26) موظفًا.

رُوعي في اختيار العينة أن تمثل فئات وظيفية متنوعة داخل بيئة الشركات، بهدف الوصول إلى تصور شامل عن أثر غياب هذه الإدارات على أداء الشركات

وتم جمع البيانات من خلال استبانة إلكترونية تم إعدادها عبر منصة (Google Forms)، وتم توزيع رابط الاستبانة على العينة المستهدفة باستخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، مثل WhatsApp وLinkedIn وTwitter، بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الأفراد العاملين في القطاع المستهدف.

وقد كان توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية حسب ما هو موضح أدناه:

جدول رقم (2-1) : توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية (الجنس – العمر – المستوى التعليمي – عدد سنوات الخبرة – جهة العمل- سنوات الخبرة)

المتغير	العبارة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	7	%7.7
	انثى	24	%92.3
	المجموع	26	%100
العمر	أقل من 25	8	%30.8
	25-34	13	%50
	35-44	2	%7
	45 فأكثر	3	%11
المستوى التعليمي	ثانوي أو اقل	2	%7
	دبلوم	2	%7
	بكالوريوس	20	%76
	ماجستير فأعلى	3	%11
قطاع العمل	حكومي	10	%38
	خاص	11	%42
	غير ربحي	5	%19
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	16	%61
	3-5 سنوات	4	%15
	6-10 سنوات	3	%11
	أكثر من 10 سنوات	3	%3

جدول رقم (2-1)

من خلال الجدول يتبين أن غالبية أفراد العينة من الإناث بنسبة 92%، وهي نسبة تعكس اهتمام العنصر النسائي بموضوع الدراسة، بينما بلغت نسبة الذكور 7.7%.

أما من حيث المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت لحاملي شهادة البكالوريوس بنسبة 76%، تليها حملة شهادة الماجستير فأعلى بنسبة 11%، ثم حملة الثانوية العامة والدبلوم بنسبة 7% لكل منهما.

وفيما يتعلق بالفئة العمرية، فإن 50% من أفراد العينة تقع أعمارهم ما بين 25 إلى 34 عامًا، بينما كانت نسبة من هم دون 25 عامًا 30%، ومن هم بين 35 إلى 44 عامًا 7%، أما من تزيد أعمارهم عن 45 عامًا فقد بلغت نسبتهم 11%.

أما بخصوص قطاع العمل، فإن 42.3% من العينة يعملون في القطاع الحكومي (10 مشاركين)، و42.3% أيضًا في القطاع الخاص (11 مشاركا)، بينما يعمل 19.2% في قطاعات غير ربحية (5 مشاركين).

وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة، فقد تبين أن 61.5% من أفراد العينة لديهم خبرة تقل عن 3 سنوات (16 مشاركا)، و15.4% لديهم خبرة من 3 إلى 5 سنوات (4 مشاركين)، و11.5% لديهم خبرة من 6 إلى 10 سنوات (3 مشاركين)، ونفس النسبة أيضًا لمن لديهم أكثر من 10 سنوات خبرة (3 مشاركين).

الصدق والثبات:

يُعد التحقق من صدق وثبات الأداة من الجوانب الأساسية لضمان مصداقية نتائج البحث. وفي هذه الدراسة، تم اتباع منهج وصفي واضح في تصميم الأداة، مع الالتزام بمحتوى يتماشى مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

أولاً: من حيث صدق الأداة (Validity):

تم بناء الاستبيان بالاعتماد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بالحوكمة، والامتثال، وإدارة المخاطر، بهدف صياغة فقرات تعكس الأبعاد التي تتناولها الدراسة. وقد تم التأكد من التغطية الشاملة لمحاور الدراسة دون الخروج عن سياق الموضوع، بما يُعزز من الصدق الظاهري للأداة.

ثانياً: من حيث ثبات الأداة (Reliability):

تم استخدام برنامج Excel لتحويل إجابات المشاركين إلى قيم رقمية وفق مقياس ليكرت الرباعي، وتم تنظيف البيانات من الإجابات الناقصة، ثم حساب معامل الثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) باستخدام البيانات المتوفرة. أظهرت النتائج أن معامل الثبات كان ضمن الحدود المقبولة علمياً، مما يشير إلى أن أداة الاستبانة تُعد مناسبة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

وبناءً على ما سبق، يُمكن القول إن الأداة التي تم استخدامها لجمع البيانات تتمتع بدرجة مقبولة من الصدق والثبات، ويمكن الاعتماد عليها في استنتاج نتائج الدراسة

الفصل الرابع
النتائج والتوصيات

مقدمة

تم عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة في الفصل الثالث ضمن منهجية الدراسة، ويتناول هذا الفصل تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبانة الأساسية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج علمية تُجيب عن أسئلة البحث وتحقق أهدافه

تحليل البيانات

تم جمع البيانات من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من الأفراد، بلغ عدد المشاركين فيه (26) مشاركًا ومشاركة.

وتهدف هذه المرحلة إلى تحليل استجاباتهم من أجل التعرف على آرائهم حول أثر غياب أقسام إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية، وتم عرض نتائج كل فقرة من فقرات الاستبيان متبوعة بتحليل يوضح مدلول هذه النتائج جدول رقم (2-2)

هل لدى شركتكم قسم متخصص لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة؟	نعم = 35%	لا = 30%	لا أعرف = 30%
--	-----------	----------	---------------

مدى معرفتكم بمفهوم الحوكمة:	عالية جداً = 19%	متوسطة = 34%	بسيطة = 19%	لا أعرف = 29%
هل تعتقد أن وجود قسم للحوكمة والامتثال يقلل من حدوث مخالفات مالية أو قانونية؟	أوافق بشدة = 42%	أوافق = 50%	لا أوافق = 7%	لا أوافق بشدة = 0%
غياب إدارة المخاطر يؤدي إلى ضعف في اتخاذ القرار داخل الشركة	أوافق بشدة = 50%	أوافق = 30%	لا أوافق = 4%	لا أوافق بشدة = 3%
غياب الامتثال يزيد من احتمالية التعرض لغرامات أو عقوبات تنظيمية	أوافق بشدة = 50%	أوافق = 46%	لا أوافق = 3%	لا أوافق بشدة = 0%
عدم وجود حوكمة فعالة يؤثر سلباً على ثقة العملاء والمستثمرين	أوافق بشدة = 53%	أوافق = 30%	لا أوافق = 11%	لا أوافق بشدة = 3%
وجود قسم حوكمة ومخاطر وامتثال يعزز الأداء المالي للشركة	أوافق بشدة = 50%	أوافق = 42%	لا أوافق = 7%	لا أوافق بشدة = 0%
غياب هذه الأقسام يزيد من احتمالية وجود الفساد الإداري	أوافق بشدة = 42%	أوافق = 53%	لا أوافق = 0%	لا أوافق بشدة = 3%
الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع باستقرار طويل الأجل أكثر من غيرها	أوافق بشدة = 50%	أوافق = 46%	لا أوافق = 3%	لا أوافق بشدة = 0%

جدول رقم: (2-2)

تم تحليل البيانات التي جُمعت من خلال أداة الاستبيان باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم التركيز على التكرارات والنسب المئوية لوصف إجابات المشاركين. وشملت محاور الاستبيان مدى وجود أقسام متخصصة في الحوكمة والمخاطر والامتثال داخل الشركات، بالإضافة إلى وعي المشاركين بأهمية هذه الأقسام وتأثير غيابها على الأداء المالي والتنظيمي.

وأظهرت النتائج أن غالبية المشاركين يرون أن وجود إدارة للمخاطر والامتثال والحوكمة له أثر إيجابي كبير في تقليل المخالفات القانونية والإدارية، ويُعزز من استقرار الشركات على المدى الطويل. كما بينت النتائج ضعف انتشار هذه الإدارات في بعض الشركات، ووجود فجوة معرفية لدى عدد من الموظفين في مفاهيم الحوكمة والمخاطر والامتثال

-النتائج

- . ضعف وجود أقسام متخصصة: أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المشاركين أفادوا بعدم وجود قسم متخصص لإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال داخل شركاتهم، مما يدل على أن هذه الثقافة لم تُطبّق بعد بشكل واسع في بعض الجهات.
- ارتفاع مستوى الوعي بأهمية الحوكمة: أشار أغلب المشاركين إلى إدراكهم لأهمية وجود إدارة حوكمة وامتثال، حيث اتفق 92% منهم على أن وجود هذه الإدارات يحد من حدوث المخالفات المالية أو القانونية.
- غياب هذه الإدارات يؤثر سلبًا على أداء الشركة: أكدت النتائج أن غياب إدارة المخاطر والامتثال يؤدي إلى ضعف في اتخاذ القرار، وزيادة احتمالية الغرامات التنظيمية، والتأثير السلبي على ثقة العملاء والمستثمرين.
- دورها في الأداء المالي: يرى المشاركون أن وجود قسم مختص في الحوكمة والمخاطر يعزز من الأداء المالي والاستقرار طويل الأجل، ويحد من الفساد الإداري.
- مستوى المعرفة متفاوت: بينما أشار البعض إلى امتلاكهم معرفة عالية بمفهوم الحوكمة، أظهر آخرون أن معرفتهم بها بسيطة أو غير موجودة، مما يدل على الحاجة إلى رفع الوعي بهذه المفاهيم داخل بيئة العمل

-التوصيات:

1. إنشاء أقسام متخصصة في الحوكمة والمخاطر والامتثال: توصي الباحثة بضرورة استحداث وحدات أو إدارات متخصصة في هذه المجالات داخل الشركات، خاصة في القطاعات ذات الحساسية العالية للمخاطر التنظيمية والمالية.
2. رفع الوعي بأهمية الحوكمة: توصي الباحثة بإقامة ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف الموظفين والمديرين بأهمية مبادئ الحوكمة والامتثال ودورها في تعزيز استدامة المؤسسات وتقليل المخالفات.
3. دمج الحوكمة والمخاطر في السياسات الداخلية: من المهم أن تقوم الشركات بإدماج ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر ضمن خططها واستراتيجياتها التشغيلية لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.
4. تعزيز الشفافية والإفصاح: تشدد الباحثة على ضرورة الإفصاح الكامل والدقيق عن القوائم المالية وتقارير الأداء، لما لذلك من أثر مباشر في كسب ثقة المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية.
5. تبني معايير دولية: توصي الباحثة بتبني الشركات للمعايير الدولية مثل ISO 31000 في إدارة المخاطر، ومبادئ الحوكمة العالمية، لضمان ممارسات فعالة ومتوافقة مع أفضل التجارب.
6. الربط بين الأداء والامتثال: ضرورة ربط تقييم أداء الإدارات العليا والموظفين بمدى التزامهم بمعايير الحوكمة والامتثال، وذلك لتحفيز الالتزام وتطبيق المبادئ بشكل فعال

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، التي سعت إلى استكشاف أثر غياب إدارات إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال على كفاءة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، يمكن القول إن هذا الموضوع لا يُعد مجرد جانب تنظيمي إضافي، بل يمثل عنصراً أساسياً في استقرار الشركات ونجاحها واستمراريتها.

كشفت نتائج الدراسة أن غياب هذه الإدارات يؤدي إلى ضعف في جودة اتخاذ القرار، وارتفاع احتمالية التعرض للمخالفات والفساد الإداري، إضافة إلى تأثيره السلبي على ثقة العملاء والمستثمرين.

لقد كانت هذه التجربة البحثية فرصة مهمة لي، ليس فقط لفهم العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة، بل لاكتشاف الواقع العملي في بيئة الشركات السعودية، من خلال استبيان شمل موظفين من قطاعات مختلفة. وقد لاحظت وجود فجوة واضحة بين الوعي بأهمية هذه الإدارات، وبين تفعيلها فعلياً داخل المؤسسات.

كطالبة في مرحلة الماجستير، كانت هذه الدراسة خطوة جديدة في مسيرتي العلمية، حاولت من خلالها الجمع بين الجانب النظري والتحليل الواقعي، وتقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تُسهم - ولو بشكل بسيط - في تطوير بيئة العمل. وقد واجهتني تحديات عديدة أثناء إعداد هذا المشروع، لكنني اكتسبت من خلالها خبرة أعمق في البحث العلمي، وفهماً أوسع لما يمكن أن يُحدثه غياب هذه الإدارات على أرض الواقع.

أمل أن تكون هذه الدراسة إضافة مفيدة للباحثين والمهتمين في هذا المجال، وأتطلع إلى أن يتم استكمال العمل عليها من خلال دراسات أوسع تشمل عينات أكبر، وقطاعات مختلفة، للوصول إلى نتائج أكثر شمولية يمكن البناء عليها في السياسات التنظيمية للشركات

المراجع

-المراجع العربية-

1. أرامكو السعودية. (2021). التقرير السنوي 2021.
2. الججاوي، ط. م.، و الزرقي، م. (2018). إطار مقترح لحوكمة مؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال: بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل. دراسات محاسبية ومالية، (42)، 145-167.
3. اللجنة الدولية للتقييس. (2018). إدارة المخاطر – المبادئ والإرشادات ISO 31000. <https://www.iso.org>
4. بازل، لجنة. (2022). مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية.
5. سابك. (2022). تقرير الاستدامة السنوي.
6. سفير، م.، بوعلام، م.، و مصطفى، ب. (2019). إرساء مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، (1)، 33-54.
7. قرية، م.، و حوداسي، إ. (2019). مدى الالتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، (1)3.
8. شركة الاتصالات السعودية. (2023). التقرير السنوي لعام 2022. <https://www.stc.com.sa>
9. وزارة المالية السعودية. (2022). نشرة الحوكمة – تحول الرقابة المالية (العدد 7).
https://www.mof.gov.sa/Financial_Control/mediacenter/Documents/pdf.20%/
10. هيئة السوق المالية السعودية. (2023). لائحة حوكمة الشركات. الرياض: هيئة السوق المالية السعودية.

<https://www.cma.org.sa>

1. _Frigo, M. L., & Anderson, R. J. (2011). Strategic risk management: A foundation for improving enterprise risk management and governance. Journal of Corporate Accounting & Finance, 22(3), 81–88. <https://doi.org/10.1002/jcaf.20671>
2. ISO. (2018). ISO 31000: Risk management – Guidelines. International Organization for Standardization.
3. OCEG. (2020). GRC Capability Model (Red Book). <https://www.ocg.org>

الملاحق

-الاستبانة

المتغير	العبارة
الجنس	ذكر
	انثى
	المجموع
العمر	أقل من 25
	25-34
	35-44
	45 فأكثر
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل
	دبلوم
	بكالوريوس
	ماجستير فأعلى
قطاع العمل	حكومي
	خاص
	غير ربحي
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات
	3-5 سنوات
	6-10 سنوات
	أكثر من 10 سنوات

هل لدى شركتك قسم متخصص لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة؟	نعم	لا	لا اعلم
---	-----	----	---------

مدى معرفتك بمفهوم الحوكمة:	عالية جداً	متوسطة	بسيطة	لا اعرف
هل تعتقد أن وجود قسم للحوكمة والامتثال يقلل من حدوث مخالفات مالية أو قانونية؟	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
غياب إدارة المخاطر يؤدي إلى ضعف في اتخاذ القرار داخل الشركة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
غياب الامتثال يزيد من احتمالية التعرض لغرامات أو عقوبات تنظيمية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
عدم وجود حوكمة فعالة يؤثر سلباً على ثقة العملاء والمستثمرين	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
وجود قسم حوكمة ومخاطر وامتثال يعزز الأداء المالي للشركة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
غياب هذه الأقسام يزيد من احتمالية وجود الفساد الإداري	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع باستقرار طويل الأجل أكثر من غيرها	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة

-الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر غياب قسم إدارة المخاطر والحوكمة والامتثال على كفاءة الشركات واستدامتها في بيئة الأعمال السعودية. وقد ركزت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها: توضيح مفاهيم الحوكمة والمخاطر والامتثال، وتحليل العلاقة بينها، ودراسة أثر غياب هذه الأقسام على الأداء المؤسسي، واستعراض تجارب ناجحة لشركات طبّقت هذه الإدارات، ب

الإضافة إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز كفاءة الشركات. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها، وذلك باستخدام استبانة إلكترونية تم توجيهها إلى أفراد من العاملين في الشركات السعودية.

وقد كشفت النتائج عن أن غياب هذه الإدارات يؤثر سلبًا على جودة اتخاذ القرار، ويزيد من فرص التعرض للمخاطر المالية والتنظيمية، ويضعف ثقة أصحاب المصلحة بالشركة. وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة استحداث وتفعيل أقسام متخصصة لإدارة الحوكمة والمخاطر والامتثال داخل الشركات، مع أهمية رفع الوعي بأدوارها، وتطوير أنظمة رقابية داخلية تعزز من الشفافية، وتُسهم في تحقيق الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل.

Abstract:

This research aims to shed light on the relationship between risk management, governance, and compliance in organizations, and their vital role in enhancing institutional stability, improving financial performance, and reducing the likelihood of corruption and legal violations. The researcher adopted the descriptive analytical approach, and data were collected through a questionnaire distributed to a sample of employees across various sectors

The results revealed that the vast majority of participants believe in the importance of having specialized departments for governance, compliance, and risk management due to their role in reducing violations and enhancing decision-making efficiency. The findings also indicated a positive correlation between the application of governance principles and the decline in administrative and financial corruption, as well as an increase in customer and investor confidence

The study concluded that companies that effectively implement governance and compliance are more capable of facing challenges and minimizing risks, which positively impacts their overall performance and sustainability

Midocean University



College of Management

Department of Risk management

**The Impact of the Absence of Risk Management, Governance, and Compliance Departments on
Corporate Efficiency: An Applied Study in the Business Environment**

Prepared by:

Manar Abdullah Alodhaib

243000713

Supervised by:

Dr. Faisal Abdulhamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2025